بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تؤكد فيه أن إقرار ما يسمى قانون سحب الجنسية هو تشريع للأبرتهايد والتطهير العرقي ويضفي المصداقية على التوجّه الفلسطيني للمحاكم الدولية*

٢٠٢٣/٢/١٥

تدين وزارة الخارجية والمغتربين إقرار الكنيست ما يسمى قانون سحب الجنسية وتعتبره أبشع أشكال العنصرية وجريمة تطهير عرقي واسعة النطاق.

توكد الوزارة أن إفلات الاحتلال من العقاب وازدواجية المعايير الدولية في التعامل مع القانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومباديء حقوق الانسان يشجع الحكومة الإسرائيلية على التمادي في تعميق استعمارها الإحلالي لأرض دولة فلسطين، والإمعان في تغوّلها وتنكيلها بالمواطنين الفلسطينيين، كما أن تشريع هذا القانون يعتبر تصعيداً خطيراً في الأوضاع وجرّها نحو الانفجار الشامل، واستخفافاً بجميع الجهود والمواقف الرامية لتحقيق التهدئه.

تؤكد الوزارة أن إقرار مثل هذا القانون يضفي المزيد من المصداقية على التوجّه الفلسطيني لتدويل القضية الفلسطينية وتوجّهه أيضاً لمؤسسات الأمم المتحدة والمحاكم الدولية.

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/ps15220235

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/